

عراقيل الممارسة الديمقراطية في النظم السياسية العربية Obstacles to Democratic Practice in Arab Political Systems

زروال سهام

جامعة محمد خيضر. بسكرة sihem.zeroual@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام: 2022/11/03 تاريخ القبول: 2022/10/04 تاريخ النشر: 2022/12/29

المخلص:

تختلف النظم السياسية العربية في نمط حكمها على مستوى رئاسة الدولة بين أنظمة رئاسية وأنظمة ملكية، إلا أنها تشترك في ما بينها بمجموعة منة الخصائص، أهمها أزمة الشرعية التي تشكل محورا أساسيا وسببا لكل الأزمات المجتمعية التي تواجهها، حيث أدت في نهاية المطاف إلى عجز ديمقراطي مع الاختلاف في مستوياته، وهو ما يستوجب ضرورة تبني عملية الديمقراطية باعتبارها عملية تهدف إلى إحداث تغييرات جوهرية على بنية النظم السياسية وتحولها من نظم غير ديمقراطية إلى نظم ديمقراطية فعلية، من خلال ممارسة الديمقراطية بحد ذاتها أكثر من اعتبارها عملية رمزية، خاصة في ظل المستجدات التي فرضتها الساحة الدولية والإقليمية، إلا أن الواقع أثبت أن ما تم اتخاذه من قبل النظم السياسية العربية من مظاهر الديمقراطية كالتعددية السياسية، إنشاء مؤسسات المجتمع المدني، إجراء الانتخابات... هي في مجملها شكلية لا تعبر عن القطيعة مع نظم الحكم التسلسلي، لأن عملية الديمقراطية الحقيقية تتطلب الاستمرارية ضمن مسار واضح نحو المزيد من المكاسب الديمقراطية، أين تتضح فيها الممارسة الديمقراطية (قولا وفعلًا).

الكلمات المفتاحية: الديمقراطية _ الممارسة الديمقراطية _ النظم السياسية العربية _ العراقيل والتحديات.

Abstract :

The Arab political systems differ in the kind of their rule between presidential and monarchical regimes, but they share a set of characteristics, the most important one is the legitimacy crisis, which is a major axis and cause of all the societal crises they face, as it eventually led to a democratic deficit with the difference in its levels, this necessitates the adoption of the democratization process as a process aimed at bringing about fundamental changes to the structure of political systems and transforming them from non-democratic systems into actual democratic systems, through the practice of democracy in itself, more than it is a symbolical process, especially in light of the developments imposed by the international and regional arena, but the reality has proven that what has been taken by the Arab political regimes such as political pluralism, the establishment of civil society institutions, electoral processes..., it is in its entirety a formality that does not express a break with authoritarian regimes, because the real democratization process requires continuity within a clear path towards more democratic gains, where does democratic practice become clear in word and deed.

Keywords: democracy _ democratic process _ Arabs political systems _ obstacles and challenges.

مقدمة:

شهدت السنوات الأخيرة تحولات دولية وإقليمية نجم عنها تزايد في عدد الديمقراطيات والدول التي عرفت انتقالاً ديمقراطياً في إطار ما يعرف بـ "الموجة الثالثة لعملية الديمقراطية"، ورغم ما أفرزته تلك التحولات من مستجدات تستجوب ضرورة التفاعل معها والتكيف الإيجابي مع مخرجاتها، سواء تعلق الأمر بالليبرالية السياسية كنتيجة لامتداد الديمقراطية أو بالليبرالية الاقتصادية التي فرضتها سياسات اقتصاد السوق وتحرير التجارة الخارجية والاعتماد المتبادل، إلا أن الواقع اثبت أن النظم السياسية العربية عرفت تباين في درجات الاستجابة لهذه التحولات، فإن كانت قد لجأت إلى سياسة التحرير الاقتصادي تحت ضغط المؤسسات النقدية الدولية بوتيرة لا بأس بها، إلا أنها كانت بطيئة في التعاطي مع الشق السياسي للتحولات الدولية، وذلك على الرغم من تنامي وتجديد المطالب الداخلية الخارجية، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 بضرورة تبني الديمقراطية وممارستها على أرض الواقع، إلا أن ما تم اتخاذه كان مجرد هاش محدود من الانفتاح السياسي الذي شهدته بعض الدول العربية كتونس _ مصر _ الكويت _ الجزائر... وإن كان بدرجات متفاوتة كالإقرار بالتعددية الحزبية، إنشاء مؤسسات المجتمع المدني، إجراء انتخابات دورية... وهي في مجملها عمليات شكلية، تم إفراغها من مضمونها الحقيقي بجملة من العراقيل والتحديات التي حالت دون تحقيق الممارسة الديمقراطية الفعلية.

وعليها نطرح الإشكالية التالية: **فيما تتجسد عراقيل وتحديات الممارسة الديمقراطية في النظم السياسية العربية؟**

ولتكفيك هذه الإشكالية حري بنا اتباع العناصر التالية:

- أولاً/ مدخل مفاهيمي للنظم السياسية العربية والممارسة الديمقراطية.
- ثانياً/ خصائص النظم السياسية العربية.
- ثالثاً/ عراقيل الممارسة الديمقراطية في النظم السياسية العربية.

أولاً: مدخل مفاهيمي للنظم السياسية العربية والممارسة الديمقراطية

1/ مدخل للنظم السياسية العربية:

تشكل جزءاً من مجموعة الدول النامية أو دول الجنوب، وهي نظم جديدة قائمة بشكل أو بآخر كنتيجة لنضال الحركات الوطنية في سبيل الاستقلال، حيث استندت إلى هياكل اجتماعية واقتصادية تعود إلى ما قبل القرن التاسع عشر، فرغم محاولات التطوير والتحديث وإقامة هياكل جديدة لتلك النظم، إلا أن آثار القوالب التقليدية مازالت قائمة إلى يومنا هذا، ولعل ما يميز النظم السياسية العربية عن غيرها من النظم هو ارتكازها على مجموعة من الأسس المشتركة التي تسمح ليس فقط بالحديث عن نظام إقليمي عربي، وإنما يتجاوز ذلك إلى الحديث عن الطبيعة الخاصة التي تحكم علاقاتها البينية، إذ تأثرت هذه النظم من حيث الفلسفة السياسية بالعديد من المصادر الفكرية

بطريقة أو أخرى، وهذا ما يتجلى في خصائصها العامة أو هياكلها وبنائها الخاصة (عطا محمد صالح، فوزي أحمد هيثم، ص 179) ¹.

لكن الفريد المتميز في النظم السياسية العربية، أنها بقدر ما تملك قواسم مشتركة كالدين واللغة والعادات والتقاليد وتعرضها للاستعمار، وانعكاساته على مساراتها التنموية، بقدر ما تختلف على مستوى طبيعة النظام السياسي المنتهج، فهي تتجاذب بين النظم الجمهورية والملكية، وحتى بالنسبة لنفس النظام فهي تختلف من دولة إلى أخرى.

2/ ماهية الممارسة الديمقراطية:

لقد أثير تساؤل مهم: في أي مستوى من المستويات يمكن اعتبار دولة ما أنها ديمقراطية؟ الجواب ليس الوقوف على المستوى الشكلي فحسب لكل من المنافسة و المشاركة و الحريات في تلك الدولة، بل أيضا على مستوى الممارسة الفعلية، إذ أن العديد من القادة السياسيين ينادي بالمثل الديمقراطية دون تطبيقها (على مستوى الممارسة)، و خاصة إذا أدركنا أن المتطلبات المحددة في الأبعاد الثلاثة السابقة الذكر متوفرة في العديد من الدول لكن بدرجات متفاوتة. (سورنس، ص.ص 32-33) ².

ولذلك فليس بمجرد أن السلطة السياسية الحاكمة في دولة ما قد سمحت بإجراء الانتخابات أو بتشكيل الأحزاب السياسية، أن هذا يعني أن جميع معايير الديمقراطية قد استوفت، لأنه يمكن للنظام الديمقراطي التراجع أو الانخفاض، وغالبا ما تكون فيه حقوق الإنسان منتهكة و الأمن الإنساني مهدد، والسلطة و كذا الموارد لا تزال في أيدي الأقلية، وبالتالي خطر العودة إلى السلطوية والصراع المدني ممكن في الأفق. (International institute for democracy and electoral ، p.68.) ³(assistance)

إن الديمقراطية الإنتخابية Electoral Democracy هي الحد الأدنى للديمقراطية، و ليس كل ديمقراطية إنتخابية هي ديمقراطية حقيقية، وهذه الأخيرة تتطلب مستويات كافية من الديمقراطية، وهو ما أشارت إليه مؤسسة بيت الحرية (freedom house). "الدول الحرة هي ديمقراطيات إنتخابية و ديمقراطيات ليبرالية، لكن على النقيض الدول الحرة جزئيا تعتبر ديمقراطيات إنتخابية، ولكنها ليست ديمقراطيات ليبرالية، وقد بين المسح الذي قامت به عام 2008 حقيقة ذلك، حيث أنه في عام 2007 تم إعتبار تقريبا 121 دولة على أنها ديمقراطية إنتخابية ، وفي نفس العام تم إحصاء 90 دولة فقط على أنها حرة أي ديمقراطية ليبرالية. (International institute for democracy and electoral ، p70.) ⁴(assistance)

فالحقوق السياسية و الحريات الشكلية لا قيمة لها إن لم تكفل بشكل جوهري حقوقا متساوية للمواطنين فمثلا دون دولة الرفاه Welfare State التي تحول دون الفقر الحاد وأشكال اللامساواة الاجتماعية الاقتصادية الكبيرة ،لن تكون الشرائح الفقيرة من السكان قادرة على التمتع الكامل بحقوقها السياسية، و ليس من الممكن ترجمة حقوق المساواة الشكلية إلى حقوق مساواة جوهرية، إلا بعد استئصال الفقر استئصالا جذريا، وهذا ما أشار إليه "هيلد" في توسيعه للديمقراطية السياسية بإضافة معنيين أساسيين و هما "تحرر إضافي" و "مشاركة أكبر" . (سورنس، ص 35).

فالممارسة الديمقراطية تشير إلى الترتيبات المؤسسية الرسمية و غير الرسمية لاتخاذ القرار، و مختلف العمليات التي تضمن القيم الأساسية للديمقراطية كقيم المساواة، المشاركة و حماية حقوق الإنسان الأساسية وهي عملية ضرورية و عاجلة لتحقيق النتائج الايجابية المتعلقة بالأمن الإنساني و التنمية بشكل عام،للحصول على المكاسب التنموية في القطاعات الحساسة كالتعليم،الرعاية الصحية، و فرص كسب العيش الكريم، وفي حال ما فشلت الديمقراطية في تقديم مكاسب اقتصادية سياسية و اجتماعية و حتى بيئية عادلة، سيتم تقويض قيمة الديمقراطية بسبب السخط عليها كما يقول " امارتيا سن" فلذلك من الضروري التركيز على تحسين جودة الديمقراطية .

(p.p.19-54 International institute for democracy and electoral assistance)

ثانيا: خصائص النظم السياسية العربية:

على الرغم من وجود بعض التباينات بين النظم العربية، منها ما يسود فيها النظام الملكي، وأخرى نظام جمهوري، وقسم منها نظام الإمارة أو السلطنة الذي يشبه إلى حد بعيد النظام الملكي، إلا إن ذلك لا يمنع عن البحث عن السمات والخصائص المشتركة بين أغلبها والمتمثلة في ما يلي:

1. **الخضوع الاستعماري:** حيث تعرضت هذه النظم لمختلف أشكال الهيمنة الاستعمارية، إذ أن جل هذه الدول خضعت للاستعمار سواء كان (استعمارا- استيطانا مباشرا أو وصاية أو انتدابا) والعديد من هذه الدول خاضت حروبا وثورات من أجل الاستقلال (محمد مقداد احمد ص 99) ⁵. ويعتبر الخضوع الاستعماري سببا من أسباب الأزمات التي شهدتها الدول العربية، و التي نجم عنها حالة من حالات التشرذم و غياب مظاهر الوحدة التي ظلت قائمة طيلة الحكم العثماني، الأمر الذي انعكس سلبا على شتى المستويات السياسية الاقتصادية، الاجتماعية، و الثقافية. (على الدين هلال، نيفين مسعد، ص22.

2. **التبعية:** فغالبيتها نظم تابعة تتحرك في اطار التبعية لقوى خارجية تعددت صورها وإشكالاتها ودرجاتها، فهناك تبعية اقتصادية، سياسية، عسكرية وحتى ثقافية، حيث تؤثر ظاهرة التبعية على حرية هذه النظم وممارستها لسلطاتها على المستويين الداخلي والخارجي، على أساس أن التبعية السياسية قرينة التبعية الاقتصادية أو العكس، وهو ما يفسر لنا عدم تمتع هذه النظم باستقلاليتها بشكل (**حسنين توفيق إبراهيم، ص27**)⁷.
3. **نظم تسلطية:** أي أنها نظم غير ديمقراطية مع اختلاف في الدرجة وأساليب ممارسة التسلط، وظاهرة التسلط والانفراد بالحكم تضرب بجذورها في التاريخ العربي الإسلامي، فهي ترجع إلى الانحراف التاريخي السياسي لما تم تفضيل " **خيار من يحكم على خيار شكل الحكم** ". فالاستبداد والتسلط هو داء الأمة العربية الإسلامية على حد قول الشيخ العلامة عبد الرحمان الكواكبي (**عبد الرحمان الكواكبي ص 02**)⁸. والنظم التسلطية كأحد أشكال النظم تعترف ببعض المبادئ الديمقراطية على مستوى الخطاب السياسي والنصوص القانونية، لكن لا تكرسها على مستوى الممارسة الفعلية، فهي على عكس الأنظمة الديمقراطية تقيد دور الجماهير في صنع القرار وعموما فهي تنفي الحقوق الأساسية للمواطنين وتقيد حرياتهم، وتتميز بتعددية حزبية مقيدة وانغلاق فضاء المشاركة السياسية وعدم التداول على السلطة. وهناك من يطلق عليها أنظمة " **نصف حرة** " أو " **ليست حرة** " بمعنى أنها أنظمة غير ليبرالية، ما دام أن الحريات الشخصية و الحقوق الفردية مقيدة (**Patrickh.H.O.Neil, Karl Fields, p06**)⁹
4. **نظم محدودة الشرعية:** تختلف الدول حسب مستويات فعاليتها واستقرارها وقوتها وكذلك حسب طبيعة الشرعية المستند إليها. وأساس مبدأ الشرعية هو قبول الأغلبية بحق الفرد أو الجماعة في الحكم وممارسة السلطة بما فيها حق اللجوء إلى القوة -أن اقتضي الأمر- من منطلق أن جوهر الشرعية يتمثل في مدى قبول المحكومين وقناعتهم وليس إذعانهم، الا أنها ليست مكسبا أبديا، فالشرعية هي ذات طبيعة تطويرية و متجددة باستمرار. (**عبد النور بن عنتر، 2006**)¹⁰ فعند الحديث عن الدول العربية، نجد أن النظم السياسية العربية تواجه منذ الثمانينات تحديات عديدة داخلية و خارجية، و لعل أخطرها هي أزمة الشرعية Crisis of Legetemacy فالشرعية غير متوفرة في أغلبية نظم الحكم العربية، فمثلا تسند الأنظمة الملكية على المصدر التقليدي في تبرير شرعيتها الذي ينطوي على البعدين (الديني/ الإسلامي) أو (البعد القبائلي) أو على البعدين معا كدولة الكويت مثلا، وعلى الرغم من محاولة هذه الأنظمة الملكية تجديد مصادر شرعيتها وتدعيمها بمصادر إضافية أو بزيادة

فعاليتها، فإنها مازالت تضيق دائرة المشاركة السياسية وتحجيم فعاليات المجتمع السياسية والمدنية من (تنظيمات السياسية- نقابات- اتحادات)، أما بالنسبة للنظم السياسية العربية الأخرى كالنظم الجمهورية فهي تستمد شرعيتها أما من إيديولوجية ثورية أو قيادة كاريزماتية أو منهما معا (كمصر في ظل الحكم الرئيس جمال عبد الناصر). (شادية فتحي إبراهيم، 517)¹¹ أما الدول الريعية سواء كانت جمهورية أو ملكية فهي تعتمد على الريع النفطي في شراء الذمم أو ما يسمى بسياسة "تكميم الأفواه"، وهي نوع آخر من الشرعية (الشرعية النفطية) التي تستند إليها النظم السياسية العربية، وهي على خلاف الشرعية القانونية الدستورية التي تعد ارقى أنواع الشرعية التي تعتمد عليها الأنظمة الغربية الحديثة على حد تعبير ماكس فيبر (Walid kazziha, p46¹²).

5. **التهديد باستخدام القوة ضد المعارضة:** تلجأ هذه النظم إلى شرعية القوة لمواجهة الضغوطات وبدل الاستجابة لمطالب المعارضة السياسية والمواطنين عامة مارست مختلف أنواع الإكراه المادي من اجل قمع حركات المعارضة وغيرها من الحركات الاحتجاجية الأخرى، وبالتالي فهي تعيد إنتاج نفسها بنفسها (Reconsidering democratization in the arab world¹³)، وطبعا هذه السياسة عديمة الجدوى وتكاليفها باهظة لان المؤسسات القسرية وحدها غير كافية للحفاظ على الهيمنة على حد تعبير "اونطونيو غرامشي"، ولن تعمل بفعالية في ظل غياب الإجماع بين مختلف الأطياف السياسية كما ادعى الباحث "تيري اينجبلتون". (أشواق عباس، ص 42)¹⁴ كان من نتيجة هاتين الإستراتيجيتين تعميق الفجوة بين السلطة (الحاكم) والرعية (المحكومين)، وهو الأمر الذي يعزز غياب الشرعية و بالتالي غياب المشاركة السياسية في عملية اتخاذ القرار، ويصبح الفعل السياسي الذي تمارسه النخب السياسية في جهة، و الذي تمارسه الفئات الاجتماعية في جهة أخرى، وهو على النقيض ما أشترطه "روبرت ماكيفر" في تحقيق الشرعية، وذلك عندما تكون ادراكات النخب لنفسها وإدراك الجماهير لها متطابقة و في انسجام عام مع القيم و المصالح الأساسية للمجتمع وبما يحفظ تماسكه.

ثالثا: عراقيل الممارسة الديمقراطية في النظم السياسية العربية.

هناك العديد من العراقيل والعوائق التي تقف في وجه الممارسة الديمقراطية للدول العربية لكن أبرزها ما يتعلق بالجانب القيمي والسياسي. وكذا الجانب الأمني.

1. **على المستوى القيمي والسياسي:** يمكن تحديدها في النقاط التالية:
 - **تناقض النظام العالمي الجديد:** إن النظام العالمي الجديد الذي يخضع لسيطرة القوى الكبرى، لا يشكل عاملا هاما في دعم التحول الديمقراطي، بل في دعم

وترسيخ النظم السلطوية، فالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، استمر في دعم أكثر النظم قمعا، كما هو حاصل مع النظامين المصري والتونسي وتقديم المساعدات الاقتصادية سخية لهما والتغاضي عن التراجع عن التحول الديمقراطي. ولهذا فإن سياسات هذه القوى تجاه المنطقة العربية، نادرا ما تشجع على التحول الديمقراطي لأنه ليس لمصلحته. حيث أن مصالح النظام الدولي الراهنة يتعارض مع ديمقراطيتها لسببين هما:

- أن بناء نظام ديمقراطي قائم على الإرادة الشعبية يعني زوال نظام الحكم الراهنة وإبراز نظم جديدة حاملة لمطالب اجتماعية ووطنية تقلص من نفوذ وسيطرة القوى الأجنبية عليها.

- أن أمن إسرائيل وتأمين الاستيطان الإسرائيلي، لا يتفق مع تشجيع التعبير الحر عن الإرادة الشعبية (مجموعة مؤلفين، ص ص 117-118).¹⁵

فالعبرة فقط بما يخدم مصلحة القوى الكبرى، لان هذه الأخيرة قد تقبل أي نظام في المنطقة بغض النظر على مدى ديمقراطيته أو سلطويته، مادام هذا النظام يتماشى ومصالح الغرب الإستراتيجية { الحفاظ على إمدادات النفط وتدفق الطاقة- ومواجهة التمردات الإسلامية، تحرير الاقتصاد- وتقييد الهجرة- التطبيع مع إسرائيل }.

وقد وصفت سياسات القوى العظمى تجاه المنطقة العربية بالبراغماتية، لأنها استغنت عن مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان لحساب المصالح السالفة الذكر. وحتى بالنسبة لفترة ما بعد 11 سبتمبر 2011 فقد اعتبرت جهود الولايات المتحدة الأمريكية وبعض القوى الغربية من أجل نشر الديمقراطية في المنطقة بأنها غير جادة؛ تعاني من معضلة عدم المصادقية، خاصة أنها سرعان ما تخلت عن هذا النهج، لأن السماح بالديمقراطية سوف تسفر عن انتخابات نزيهة تأتي بالإسلاميين إلى سدة الحكم أو تعزز مشاركتهم فيها مثلما حدث في فلسطين عام 2006 (فوز حركة حماس). ولهذا لم تعد قضية الديمقراطية في المنطقة العربية ضمن أولويات الولايات المتحدة الأمريكية خلال معظم سنوات الولاية الثانية لبوش الابن واستمر هذا الوضع مع إدارة أوباما. (حسنيين توفيق إبراهيم، ص 83)¹⁶

وبالتالي فالدكتاتورية، هي الإطار الأضمن لضمان مصالح الدول الكبرى، خاصة السيطرة على موارد هذه المنطقة، كما أنها الوسيلة الأقوى لفرض إسرائيل في المنطقة وتأمين وجودها، وخاصة أن النظام العالمي الجديد يستمد قوته من تزايد نفوذ إسرائيل في المنطقة كحليف استراتيجي ومن تزايد النفوذ الفعلي للدول الصناعية الغربية في الواقع العالمي في ظل تعثر عمليات التنمية والإقلاع الاقتصادي في دول الجنوب.

● غياب الثقافة السياسية الديمقراطية: بخصوص علاقة الثقافة السياسية بتعزيز الديمقراطية؛ توصلت الدراسات إلى أن هناك علاقة جدلية بين الثقافة السياسية

والبنى الديمقراطية، وأن كل منهما يعزز وجود الآخر، فقيم الاعتدال والتسامح السياسي والفكري والقبول بالتعددية، والإيمان بالحوار كوسيلة لإدارة الاختلاف، والتنافس السلمي، وكذا المشاركة السياسية، والحرية والمواطنة وسيادة القانون، تعتبر جميعاً من مكونات الثقافة السياسية المعززة للديمقراطية¹⁷. وهذا ما يفتقد في الثقافة السياسية العربية، التي تركز ظاهرة التسلط والاستبداد، ولا تعزز الديمقراطية، بل تتضمن قيماً مضادة كالثقافة وعدم الثقة في السلطة، وهو ما لا يشجع على التطور الديمقراطي الإيجابي، ولذلك فإن شيوع ثقافة سياسية ديمقراطية يتوقف عليه تفعيل الأنبيات الديمقراطية، وذلك باعتبار أن هذه الأخيرة هي التعبير التطبيقي لمجموعة قيم تشجع أو تثبط الديمقراطية في المجتمع، وفي هذا الصدد يعتبر عزمي بشارة: "أن تفعيل الثقافة السياسية الديمقراطية، يتوقف على وجود المؤسسات والبنى الفاعلة" (حسنين توفيق إبراهيم، ص 83)¹⁸. ولعل السبب في ذلك يعود إلى مصدر التنشئة بحد ذاته، أو ما يعرف بمؤسسات التنشئة {الأسرة- المدرسة- الجامعة} التي تركز لديه منظومة قيم يغلب عليه الطابع التسلطي القائمة على عدم إبداء الرأي وضعف المشاركة والقدرة على الحوار، وما يميز الثقافة السياسية العربية هي إما أنها تعادي الديمقراطية صراحة، أو لا تعطيها أهمية مركزية في منظومة القيم السائدة في مجتمعاتنا، باعتبار أنها تنفي المشاركة في الحكم، في حين أن جوهر الديمقراطية وآليات ممارستها تدور أساساً حول هذه القيمة الأساسية (المشاركة في الحكم)، ويرتبط في هذا السياق أن طرح الديمقراطية ضمن مشروع الإصلاح السياسي في المنطقة العربية يستلزم التغيير العميق للذهنية العربية، حتى يصبح قابلاً للممارسة الديمقراطية، فيتحول ولاؤه للفكرة (البرنامج والحزب)، بدلاً من الولاء لشخص (القائد أو الزعيم)، أو الطائفة أو العشيرة. ناهيك عن البنيات العصبية والتقليدية التي تشكل عقبات تحول دون تجذر الدولة بمؤسساتها الحديثة. (عبد

الغني نصر علي الشميري، ص ص 126-127).¹⁹

ولهذا يرجع أغلب المفكرين السياسيين والاجتماعيين العرب والأجانب أزمة الديمقراطية في المجتمعات العربية إلى استمرارية الهياكل العصبية المعيقة لتركز الدولة الحديثة، وفي هذا الصدد كتب الباحث ميشال سورا قائلاً: "ارتكزت عملية بناء الدولة في العالم العربي على عصبية تفوقت على غيرها من العصبيات".

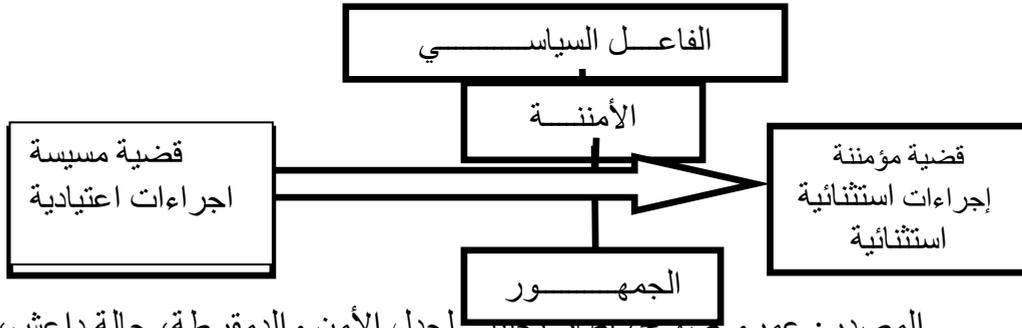
• عدم توفر الإرادة السياسية للنخب الحاكمة: كما أن العديد من الأدبيات ربطت بين إمكانية التحول الديمقراطي ومتغير القيادات والنخب؛ خاصة دراسات كل من دايموند ولينز وليبيست حول التحول الديمقراطي في آسيا وأمريكا اللاتينية وإفريقيا، حيث افترضت تلك الدراسات أن تحقيق الديمقراطية أو تراجعها يتصل إلى حد بعيد بقرارات وتفاعلات القيادة السياسية. فعند الحديث

على القيادات والنخب السياسية في الدول العربية، فإنه يمكننا القول أن القيادات والنخب العربية تواجه أزمتين عديدة بدءاً بما يسمى "بأزمة الوجود"، والتي يقصد بها عدم نمو الظاهرة القيادية وتنميتها وذلك بسبب سلبية المناخ السياسي الذي تسود فيه، فالنظام الاستبدادي يضعف من إمكانية خلق قادة، لأنه يقوم على الاحتكار وعلى عدم التنافس على عكس النظام الديمقراطي، الذي يخلق مناخاً ملائماً لإفراز الكوادر القيادية، مما يساعدها على أداء وظائفها، وبحكم أن النظم العربية ذات طابع استبدادي، فإنها تعمل بقدر المستطاع على تجفيف منابع تجديد النخب والقيادات، وذلك بسبب بقاء النخب الحاكمة في السلطة لأطول فترة ممكنة (عدم التداول على السلطة)، وهذا ما يمنع بروز القيادات الشابة ذات التوجهات الإصلاحية للقيام بالتغيير المنشود (داليا رشدي، ص 10) ²⁰، ومن مظاهر هذه الأزمة هي انسداد قنوات الاتصال بين القائد والجماهير (أحادية العلاقة)؛ إن الأصل في العلاقة بين القائد والجمهور هو أن تكون ثنائية ومتبادلة، حيث تتيح قنوات الاتصال المفتوحة إلى التفاعل فيما بينهم، وإذا حدث خلل في هذه العلاقة، فإننا نكون إزاء "أزمة التفاعل"، التي تتميز بها القيادات والنخب السياسية والتي من مظاهرها أحادية العلاقة وانسداد عملية الاتصال. كما أن القيادات السياسية في الدول العربية لم تكن لديها الجدية اللازمة في طرحها للديمقراطية والإصلاحات السياسية بشكل عام، بحيث راهنت عليها فقط كورقة للخروج من دائرة الضغوط الممارسة عليها من قبل قوى داخلية (أحزاب سياسية وجماعات المجتمع المدني) وقوى خارجية لم تفتتح بجدوى التوجهات التي تقدمها هذه الدول، وخاصة أن الإصلاحات السياسية المتبعة من قبل بعض النظم السياسية العربية كانت نصفية، بمعنى لم تكن كاملة ولم تمس جل عملياته الضرورية، وبذلك فشلت في تحقيق التغيير الحقيقي.

2. **على المستوى الأمني:** واجهت النظم السياسية العربية العديد من التحديات الأمنية التي وقفت في مسيرة الممارسة الديمقراطية وكادت أن تعزف بمكتسباته المحققة، ومن أبرزها يمكن تحديد ظاهرة اللا استقرار السياسي بمختلف صورته وأشكاله.. بشقية الداخلي والخارجي ككل.²¹ وكان لها تأثير كبير على قضايا التنمية السياسية. والحال نفسه يقال بالنسبة للصراعات الإقليمية التي حدثت خلال العقدين الماضيين، كنزاع الصحراء الغربية، وحرب الخليج وكذلك القضية الفلسطينية، والتي أثرت بشكل كبير على عملية الديمقراطية، وافتتاح الأنظمة السياسية حيث تم تأجيل الديمقراطية في العديد من الدول العربية إلى أن يتم حسم الصراعات الإقليمية. أما بخصوص تأثيرها على عملية الممارسة الديمقراطية بشكل عام، فيرى الباحث

Gregory Gause أن الحروب عموماً ينتج عنها تركيز السلطة في يد السلطة التنفيذية ، ويتم قمع قوى المعارضة الداخلية، وبدلاً من السماح لمختلف القوى السياسية الدخول في عملية منافسة سياسية حرة بما تقتضيه عملية الانفتاح السياسي، تقوم النخب الحاكمة على تطوير المؤسسات الأمنية كالجيش وقوات الحرس الوطني والشرطة، كما تعمل على ضمان ولائها بدعوى وجود الخطر الخارجي، إلا أنها لن تتردد في استخدامها لقمع خصومها السياسيين. (F.Gregory Gause III ,p p 284 ,288.)²²

ولتوضيح كيفية تأثير قضا اللا استقرار {أو قضايا الأمن} على عملية والدمقرطة و ممارستها نشير في هذا الخصوص إلى **نظرية الأمانة*** ، وكيف يمكن استغلال قضايا الأمن من قبل الفاعلين السياسيين مثلما حدث في العديد من الدول العربية على غرار الجزائر. وفقاً لنظرية الأمانة يقوم الفاعل السياسي Political actor والمتمثل في النخب الحاكمة بالادعاء أن الدولة معرضة للخطر، ويتم إقناع الجمهور (أو الشعب) بمنحة الحق في اتخاذ مختلف الإجراءات لمواجهة هذا الخطر، وحين تتم عملية أمانة قضية ما، فإن ديناميات السياسة الطبيعية تتوقف، ويحل محلها آلية مغلقة لصنع واتخاذ القرار، وتقوم السلطة بتبرير إجراءات الاستثناء والطوارئ وتقليل مساحة الديمقراطية. (عمرو صلاح، ص12)²³ وهو ما يوضحه في المخطط التالي:



المصدر: عمرو صلاح، *أصغر تحيبي لجدل الأمن والدمقرطة، حالة داعش، ص12*

وطبعاً تدخل الإجراءات الاستثنائية في تداعيات ما يسمى بالعنف السياسي الرسمي Official Political Violence {العنف الحكومي} الذي يمارسه النظام السياسي ضد المواطنين أو ضد فئات وجماعات منهم ، حيث تجنح النخب الحاكمة إلى حفظ بقائها في الحكم من خلال تعميم القمع ونشر أدواته وقواه من مجموع النسيج الاجتماعي، حيث يتم إهدار الحريات الخاصة والحريات العامة، واحتكار المجال

السياسي وإغلاقه أمام حق نشوء الأحزاب السياسية والمنظمات السياسية وكذا تنظيم حملات الاعتقال ضد المعارضين السياسيين وتقديمهم لمحاكمات عسكرية في ظل غياب قضاء مستقل.²⁴

أما عن العنف غير الرسمي فعادة ما يكون من قبل الجماعات المسلحة أو ما تسمى الجماعات الإرهابية، التي ترى أن النظام السياسي عدو قريب يجوز محاربه وإسقاطه بكل الطرق بما فيها العنف المسلح من أجل إقامة الإمارة أو الدولة الإسلامية طبعاً وهذا من منظور الفكر الجهادي المتطرف، أو المدرسة القطبية التي تبنت فكر الداعية المصري السيد قطب. وحتى تنظيم داعش اليوم { تنظيم الدولة فغي بلاد الشام والعراق } فلسفتها الجهادية تتأسس على إقامة الدولة الإسلامية في كامل ربوع الدول العربية التي لا تطبق شرع الله وأنظمتها مستبدة تكتسب شرعيتها من الغرب الكافر على حساب شعوبها والدين الإسلامي.

وعليه فإن النظم السياسية العربية وجدت في انعدام الاستقرار السياسي كذريعة لتأجيل الإصلاح السياسي والدمقرطة بشكل عام، من خلال التركيز على المقاربة الأمنية لمواجهة تلك التهديدات بدل الدخول في حوار وطني عميق بين مختلف التيارات السياسية بهدف تحقيق تنمية سياسية واقتصادية حقيقية.

خاتمة:

من خلال ما سبق، تبين أن حصيلة عملية الديمقراطية في النظم السياسية العربية كانت رديئة على أساس أن الدول العربية بقيت في دوائر مغلقة دون انفتاح سياسي حقيقي، تعمل بفلسفة خطوة إلى الأمام وخطوتين إلى الوراء، وفي إطار سياسة "التنقيس السياسي" أقدمت النظم السياسية العربية على إدخال بعض الإصلاحات من أجل مواكبة رياح التغيير من إصلاحات دستورية وبرلمانية وعمليات انتخابية، إلا أنها لم تستطع تحقيق النقلة النوعية وإحداث قطيعة مع الأنظمة الاستبدادية السابقة والتحول إلى أنظمة ديمقراطية فعلية (الممارسة الديمقراطية)، من منطلق أنها تمت بمبادرات فوقية هندست لها النخب الحاكمة بدقة، هدفها الاستمرار في النهج القديم مع بعض التحسينات الطفيفة ضماناً للبقاء أطول مدة في أعلى هرم السلطة. وهناك تحديات جمة تقف في وجه الممارسة الديمقراطية في النظم السياسية العربية متعلقة بـ "أزمة الشرعية" التي تمثل المحور الأساسي لأزمات النظم السياسية العربية، كما أقر بذلك المفكر هستون، ضف إلى أزمات ضعف التنمية الاقتصادية كال فقر، البطالة، غياب العدالة التوزيعية... ويمكننا إضافة الأبعاد القيمية والثقافية المتمثل في عسر أو

استعصاء الثقافة السياسية الديمقراطية، لأن تكريس النظام الديمقراطي الفعلي يتطلب مستوى معين من الثقافة السياسية بما تشمله من وعي وإدراك لأهمية الفعل الديمقراطي، وهو ما لا نلمسه في الواقع العربي في ظل وجود قيم معرقله للديمقراطية كالشك وغياب الثقة أو ترويج "ثقافة الخضوع لا ثقافة المشاركة"، وكذا العصبية القبلية والجهوية، أما بالنسبة للنخب الحاكمة فهي الأخرى لا تؤمن بقواعد الممارسة الديمقراطية النزيهة كمبدأ التداول السلمي على السلطة الناتج عن عملية المشاركة السياسية الفعلية وعبر انتخابات حرة ونزيهة، لا عن طريق إقصاء وتهميش الفواعل السياسية الأخرى بسبب غياب الإرادة السياسية لتلك النخب بما يسمى في أدبيات علم الاجتماع السياسي بـ " أزمة الوجود"، التي تعني عدم نمو الظاهرة القيادية وتحولها إلى قيادة تحويلية القادرة على تجاوز الأوضاع السلبية التي يواجهها المجتمع وإحداث التغيير الاجتماعي والسياسي المنشود، ناهيك عن التحديات الأمنية التي وقفت في طريق العملية الديمقراطية ومن أبرزها ظاهرة العنف واللاستقرار السياسي بمختلف صورته وأشكالها. هذا على المستوى الداخلي، أما على المستوى الخارجي فهو متعلق بتناقض النظام العالمي الجديد الخاضع لسيطرة القوى الكبرى، حيث استمرت هذه الأخيرة في دعم وترسيخ النظم السلطوية وتقديم المساعدات الاقتصادية السخية لها والتغاضي عن التراجع بشأن التحول الديمقراطي، فالعبرة فقط بما يخدم مصلحة القوى الكبرى ومصالح الغرب الإستراتيجية، خاصة الحفاظ على إمدادات النفط وتدفق الطاقة، التطبيع مع إسرائيل، تقييد الهجرة.....

المراجع :

- 1 - عطا محمد صالح، فوزي أحمد هيثم، النظم السياسية المعاصرة، ليبيا: منشورات جامعة قاريونس، 1988.
- 2- سورنس غيورغ.. الديمقراطية و التحول الديمقراطي: السيرورات و المأمول في عالم متغير. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015

- 3 - International institute for democracy and electoral assistance. *Democracy conflict ,human security* . Stckholm: IDEA.2006.

- 4 - International institute for democracy and electoral assistance. *Democracy conflict ,human security* . Stckholm: IDEA.2006.

5- محمد مقدار احمد، أسس التحول الديمقراطي في الوطن العربي ومرتكزاته { دراسة حالة الأردن }، مجلة المنار، العدد 07، 2007.

6- على الدين هلال، نيفين مسعد، النظم السياسية العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998.

7- حسنين توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 1999.

8- عبد الرحمان الكواكبي، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، أم القرى: موفم للنشر، 1988، ص 02.

9- Patrickh.H.O.Neil, Karl Fields, Don Sharm, Cases in Comparative Politics, New York, Third Edition, p 06.

10 - عبد النور بن عنتر، التسلطية السياسية العربية، على الرابط بتاريخ 2006/12/08

www.a.amaaz.free/portial/mdex

11- شادية فتحي إبراهيم، محددات الإصلاح السياسي في الدول العربية في كتاب صلاح سالم زرتوقة، مصطفى كمال السيد، الإصلاح السياسي في الوطن العربي، القاهرة: مركز ودراسات بحوث الدول النامية، 2006.

12- Walid kazziha, the fanatsty of arab democracy wthout a constituences.

13 - Reconsidering democratization in the arab world , democracy and Authoritarianism in the arab world.

14- أشواق عباس، الأزمة البنيوية للدولة العربية المعاصرة، مجلة الديمقراطية، السنة السادسة، العدد 24، أكتوبر 2006 .

15- مجموعة مؤلفين، حول الخيار الديمقراطي: دراسات نقدية، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.

16- حسنين توفيق إبراهيم، التحول الديمقراطي من منظور عربي، مجلة الديمقراطية، السنة الثالثة عشر جانفي، 2000.

17- عمر مصطفى محمد سمحة، العولمة الثقافية والثقافة السياسية العربية: برامج الإصلاح الوطني والثقافة السياسية التشاركية في الوطن العربي، مذكرة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2005.

18- المرجع نفسه.

19 - عبد الغني نصر علي الشميري، سياسة الاصلاحات الامريكية في المنطقة العربية بين القيم والمصالح، بيروت : منتدى المعارف.

20- داليا رشدي، اختلال الهياكل: متى تنشأ أزمة القيادة في النظام السياسي ؟ اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية، ملحق مجلة السياسة الدولية، عدد افريل 2014.

21- المرجع نفسه .

22- F.Gregory Gause III , Regional Influences on Experiments in Political liberalization in the Arab World in a book , Resc Brynen-Bahjat Qorany and Paul Noble, political liberalization and Democratiz Ation in Arab World.

* - ارتبطت نظرية الأمانة بمدرسة كوبنهاجين، التي تجادل أن تأثير الأمن لا يتوقف على مدى حقيقة خطر أمنى من عدمه، ولكن كيف يتم استغلال هذا الخطر من قبل الفعاليين السياسيين وتأثيره على جمهور الشعب وعلى عملية الديمقراطية .

23 - عمرو صلاح ، إطار تحالي لجدل الأمن والديمقراطية ، حالة داعش ، إجهات نظرية في تحليل السياسة الدولية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 207 ، جانفي

2017 ، المجلد 52 .

24- عبد الآلة بلقريز، العنف والديمقراطية، بيروت: دار الكنوز الأدبية ، ط2، 2000